في صلب الموضوع

المرضى وصادرات النفط

تخصص معظم القنوات الفضائية المحلية بعضاً من برامجها وتفتح هواتفها لشكاوى المواطنين العراقيين وحينما تستمع الى هذه الشكاوى تتركز اكثرها حول المرضى من الاطفال والنساء والشباب والذين لايمتلكون ثمن وصفة طبية وجلهم بحاجة الى العلاج خارج البلد لعدم تمكن المؤسسات الطبية العراقية على احتوائهم وتوفير العلاج الملائم لهم ويبقون ضمن دائرة التمني والخلاص من المرض دون جدوى في الوقت الذي تنفق الدولة يومياً ملايين الدولارات هنا وهناك بحجج وبلا حجج.. ومن المحزن ان نجد احد هؤلاء المرضى وهو يعرض عبر هذه الفضائيات وكأنه مادة اعلانية طالبين من اصحاب المروؤة انقاذه من المرض الذي يعانيه وكأنه ليس من بلد نفطي ومن بلد يعد من الدول الغنية في العالم ويصدر في اليوم الواحد ثلاثة ملايين برميل نفط خام الى العالم ليس هؤلاء فحسب بحاجة الى علاج واهتمام الدولة وانما الجرحى والمعوقون بسبب الانفجارات اليومية المتكررة بحاجة الى راتب شهري والى علاج حقيقي لان يتركوا مهملين ويصبحوا بالتالي عالة على عوائلهم والمجتمع وهنالك العديد من هؤلاء اضطرت عوائلهم الى بيع اثاث بيوتهم ومقتنياتهم الخاصة لتوفير جزء من اثمان العلاج لهم.

ان الحالة التي ذكرناها بحاجة الى وقفة جدية والى ان تؤخذ بنظر الاعتبار لان المواطن يستحق كل الامتيازات كل الحقوق التي هي من حقه وليست من حق الطارئين اصحاب الحقائب الجاهزة الذين لايهمهم اذا ماسرقت او غربت كما يقول المثل العراقي وهؤلاء المواطنون هم سبب بقاء المسؤول وغيره وليس العكس.

محمد شفيق

ان الحالة التي ذكرناها بحاجة الى وقفة جدية والى ان تؤخذ بنظر الاعتبار لان المواطن يستحق كل الامتيازات كل الحقوق التي هي من حقه وليست من حق الطارئين اصحاب الحقائب الجاهزة

لقاء سريع مع المدير العام لرعاية القاصرين:

شكلنا لجاناً لتفعيل استثمار الأموال

مستثمرون في احدى البورصات

ضيف الصفحة المدير العام لرعاية القاصرين السيد سيف الدين صلاح سلمان الذي سألناه عن عمل الدائرة فاجاب؟

بغداد/ اسراء العزي

ان قسم الشؤون القانونية يقوم بتقديم الخدمات التي من شأنها منح متولي امور القاصر من ولي او وصي او قيم الاذن ببيع العقارات او شرائها او بيع أسهمهم في منقول(سيارات، مكائن) او متابعة ما يصيبهم من واردات في اراضي زراعية او سيارات انتاجية وكذلك الحضور امام المحاكم للدفاع عن حقوق القاصرين ومتابعة طرق الطعن القانونية في حال صدور قرار من القضاء يتعارض ومصلحة القاصر وحفاظا على اموال القاصرين فان قسمي المالية والاستثمار في هذه الدائرة قد اخذ القسمان على عاتقهما متابعة ايرادات القاصرين التي تستوفيها مديريات رعاية التابعة لهذه الدائرة ومتابعة تحصيل الايرادات من قبل وحدتي العقار ومحاسبة الاوصياء والاولياء والقوام في المديريات اضافة الى توجيه المديريات التابعة لهذه الدائرة بين الحين والاخر برفع معدلات التحصيل وزيادتها وتوجد في هذا الصدد تعاميم غنية بمفرداتها. اما عن المعوقات التي تحول دون تحقيق الخدمات فان هذه الدائرة ترى استحداث عنوان مبلغ عدلي على غرار المبلغ القضائي هذا فيما يتعلق بقسم الشؤون القانونية اما فيما يتعلق بقسم الشؤون المالية فان هناك معوقات تقف حائلاً دون تحقيق الخدمات ذات العلاقة تكمن في اعادة النظر في آلية وعمل وحدتي العقار ومحاسبة الاوصياء والاولياء والقوام في المديريات هذا اضافة الى ان الامر يتطلب تفعيل تطبيقات المادتين(٢٤و٢٥) من قانون رعاية القاصرين رقم ٧٨ لسنة ١٩٨٠ بعد تعطيل تنفيذ احكامهما منذ عام ١٩٩٥ .

اما عن مدى تعاون مؤسسات الدولة مع هذه الدائرة فان هذه المؤسسات تقدم ما بوسعها من تسهيلات ممكنة لكن ثمة مشكلة كانت تتعرض لها هذه الدائرة من جراء اسلوب تجديد الودائع الثابتة وان الطريقة الحالية افرزت سلبيات وخسارة حقيقية تم وضع العلاج الناجع لها وتم اعداد دراسة لتلافي ذلك على ان يتم تنفيذ تلك الدراسة مع مصرف الرافدين الادارة العامة ولم تتخذ الجهات المعنية بالتنفيذ اي اجراء بهذا الشأن فما كان الا ان تراكمت الخسائر تلو الخسائر.

اما عن رفع المستوى العام لاداء الموظفين وتطوير العمل في هذه الدائرة فان الدائرة تضع الخطط الكفيلة بتطوير العمل القانوني والمالي والاستثماري واعطاء الصلاحية الكافية لضمان سرعة التنفيذ وذلك من خلال ترشيح الموظفين في دورات تدريبية وتطويرية من شأنها الرقي بالمستوى العام للعمل بوجه عام والموظف بشكل خاص وبمختلف الاختصاصات.

وعن استثمار اموال القاصرين فاجاب؟

في هذا الجانب تم بحث سبل استثمار اموال القاصرين والمتمثل بالحساب المستقل وحساب مودعات القاصرين (صندوق اموال القاصرين) وتقرر التريث حاليا بعملية الاستثمار الواسعة وذلك بسبب الوضع الامني للبلد والذي انعكس سلبا على عملية الاستثمار والاقتصاد. وتم تشكيل لجنة متخصصة تقوم بدراسة المشاريع والمساهمة في طرح الافكار وتقديم التوصيات والمقترحات وتهيئة السبل الكفيلة بانجاح عملية الاستثمار في عمل من المجالات، وتضم اللجنة المديرين العامين لكل من دائرة رعاية القاصرين، الدائرة الادارية والمالية، دائرة التخطيط العدلي، اضافة الى مدير قسم الاستثمار في دائرة رعاية القاصرين إضافة الى لجنة التحري عن العقارات التجارية المناسبة عن طريق ازالة الشيوع لاستثمارها لما للعقار من قيمة استثمارية عالية ومستقرة.

أرصفة الشوارع تعجّ بالفوضى والتجاوزات.. لماذا؟

بغداد/ محمد خضير السعدي

انتشرت في الآونة الأخيرة محال تفكيك أو بيع الادوات المستعملة للسيارات في تحركات أرصفة بغداد والجزرات الوسطية ولانعلم أين يسير المواطن في هذه الشوارع، حيث ان الازدحامات التي بدأت تؤثر تأثيراً حقيقياً على المواطن فوضعته في خطر دائم لحوادث السير، لذا نرجو من السادة المسؤولين معالجة هذه الظاهرة المستشرية التي ظهرت مؤخراً وبلا رقيب. ان هناك مجمعات صناعية ضخمة في بغداد وضواحيها ولكن يصعب على هؤلاء ممارسة أعمالهم نتيجة الظروف الأمنية المحيطة بالبلد، وفي نفس الوقت لايستطيع المواطن الذهاب إلى تلك الأماكن ولنفس السبب. وتبعاً لذلك يجب على الحكومة أن تضع القيود وتطبق القوانين بحق المتجاوزين على الأرصفة لأن الارصفة هي ملك للمواطن وليس لكسب الرزق.

كانت لجريدة المدى هذه الوقفة مع أصحاب هذه المهنة. يقول المواطن جبار اللامي: نحن نستعمل الارصفة التي أمام محالنا ولا نتجاوز عليها إذ لسنا من شوه الارصفة لأنها مشوهة أساساً ومليئة بالأنقاض وهذه الأرصفة هي مصدر رزقنا ولا نملك البدائل.

أما أحمد خلف صاحب محل تفصيخ فيقول: لانستطيع استئجار مخازن بسبب ارتفاع أسعارها ولسنا أول من تجاوز فنحن لانملك البدائل حالياً والارصفة هي الحل الوحيد.

ويقول عدنان صمد: لأعتقد بأننا نشغل الارصفة فنحن نستغل مانعتقد بأنه لنا وهذه الارصفة هي جزء من محالنا وهذا يعطينا الحق بالتصرف بها بالصورة التي نراها تناسب عملنا.

ويقول زكي عبد الستار: لم نلاحظ أي اعتراض من الجهات الرسمية على عملنا أو استغلالنا لهذه الارصفة لذلك فنحن نعمل على هذه الارصفة وليس لدينا حلول بديلة.

ويقول أيضاً: الرصيف ليس ملكاً لأحد ونحن لم نستغله بالكامل وإنما نستغل الجزء القريب من المحل وفي حال توفرت لنا مخازن سوف تقوم برفع بضاعتنا من الارصفة.

أما علي عبد الحسين فيقول: نحن لانضر أحداً بل على العكس فمحالنا بخدمة المواطنين وليس الضرر بهم إذ ما زال في الرصيف متسع للمواطنين لكي يسيروا بكل حرية.

❖ أما محطتنا الثانية فكانت مع المواطنين...

الشوارع مليئة بالتجاوزات وتعج بالفوضى!!

المواطن قيس حسين يقول: الفوضى منتشرة في كل مكان ومن الطبيعي ان تظهر مثل هذه الظواهر خاصة ان أمانة بغداد منشغلة بزرع الساحات والجزرات الوسطية في حين ان الشوارع مليئة بالتجاوزات والفوضى من كل مكان.

أما المواطنة حليمة جاسم فتقول: تحولت هذه المحال إلى جزء ينفصم من الرصيف وحتى في غيابها هناك من يحتل الارصفة كالمطاعم الجوالة والبسطيات والمشروبات الغازية، لذا فالرصيف تحول إلى ارض تصلح لكل شيء إلا لخدمة المواطن والهدف الذي أنشئت لأجله.

❖الشوارع مشوهة!!

أما شهيد قاسم فيقول: شوهت شوارع بغداد بالكامل فلم يعد هناك شارع يخلو من هذه الظواهر والانتهاكات إذ صارت البسطيات والتجاوزات صفة ملازمة لها خاصة التجاوزات من أصحاب محال التفصيخ الذين عبثوا بأرصفة بغداد فساداً واستغلالهم الوضع الأمني المتردي إذ لايمكن لأي موظف في أمانة بغداد مواجهتهم لأنهم سوف يقومون بالاعتداء عليه من دون أي تردد وخوف لأنهم يعرفون ان هذا الموظف لا حول ولا قوة له وليس هناك من يحميه. إنّ المطلوب أن تقوم الجهات المسؤولة بوضع حد لمثل هذه التجاوزات وغيرها والعمل على جعل بغداد تبدو بمظهر يليق بعاصمة العراق.

أما الحاج زامل فيقول: بين الحين والآخر تقرأ في الصحف قيام أمانة بغداد برفع التجاوزات من الشوارع إلاّ اننا نلاحظ تزايد حالات التجاوز على الارصفة والشوارع والجزرات الوسطية على حدٍ سواء لذا فالمفروض القيام بحملة لرفع هذه التجاوزات وبذلك تصبح الأرصفة والشوارع بشكل أفضل وبالتأكيد سنلاحظ الفرق.

❖ وأخيراً توجهنا إلى أمانة بغداد بصفتها المسؤولة عن إزالة هذه التجاوزات والتقينا وكيل أمين العاصمة لشؤون البلدية نعيم الشمري إذ قال:

الأمانة مسؤولة عن إزالة جميع التجاوزات ومن ضمنها محال التفصيخ ولايمكن السماح بأي حال من الأحوال بهذه التجاوزات ولدينا حملات مستمرة لرفعها، حيث سيتم حجز المتجاوزين إن لم يلتزموا ويتم تغريمهم وفق القانون. وللأمانة الحق في أن تقيم دعوى قضائية ضد المتجاوز بعد حجزه وبالفعل هناك حملة لرفع التجاوزات في شارع صفي الدين الحلي ساحة ٨٣ وشارع ٧١ في حي جميلة والشارع الممتد من شارع فلسطين ومروراً ببغداد الجديدة.

وهناك توجيه معمم على كل الدوائر البلدية أن تقوم كل دائرة بإزالة (١٠) تجاوزات الاقل وتخصيص يوم واحد من كل أسبوع لكل دائرة بلدية لإزالة التجاوزات..

وبذا ندعو السادة المسؤولين إلى التعاضد للحد من هذه الظاهرة لتصبح بغداد الأجمل وواجهة العراق المشرقة وبوابته نحو المستقبل الأجمل. فمن أجل بغداد أجمل وأنظف ليعمل الجميع.

بائع متجول على الرصيف

إلى هيئة دعاوى الملكية الخاصة

بعد جهود كبيرة وبيع ما املك من قطع أراضٍ وماحصلت عليه من تعبي اقمت مشروع دواجن على ارضي البالغة مساحتها(٣٦) دونما في منطقة الرضوانية مقاطعة(١٢) مكيمطيمات والتابعة لقطاع اليوسفية الزراعي. يتكون المشروع من قاعتي دواجن سعة الواحدة خمسة عشر الف فرخ دجاج لحم مع جاروشة علف ومولد كهربائي حجم (١٠٠) كي-في. كان هذا عام ١٩٨٣ وبعد ان انجزت المشروع وبدأ الانتاج وبعد بيع وجبتين فقط جاءت الجهات الرسمية انذاك واستولت على مشروعي بحجة اقامة مشاريع تخص دوائر السكك الحديدية والديوان حيث ان موقع مشروعي ذلك كان قريبا من قصور الرئاسة. جاءت لجان الاستيلاء ممثلة بهيئة واسعة ومعهم محامون ومسؤولون زراعيون ومساحون وقدروا قيمة المشروع على اساس الدونم الواحد وسعره كان في تلك السنة(٢٥) دينارا فقط مع تقديربسيط للمنشأت لم يعوض قيمة ربع المبلغ الذي صرفته. وراح المشروع بما فيه وجاءت الخسارة كبيرة لي. قدمت طلبا الى دائرتكم والكائنة في حي العدل مقر محكمة الاحداث سابقا واعطيت استمارات مؤشرة بالحاسوب من قبل احد المسؤولين وكل قطعة لها استمارة خاصة موجودة لدي الان كان ذلك عام ٢٠٠٥ راجعت وراجعت ولم اصل الى نتيجة. اطالب بتعويضي من هيئتكم التي باشرت ومنذ فترة باعادة الحق الى اهله مشكورة اطالب بتعويضي عن الخسارة التي اصابتني نتيجة ذلك التعويض البائس والذي ضيع مالدي من مال جمعته واتعب حالي كثيرا. تسلمت تقدير الارض البالغة(٣٦) دونماً مبلغ(٧٧٥) دينارا اما المنشآت فقد قدرت بمبلغ بائس هي الاخرى اذ تسلمه المصرف الزراعي بالكامل حيث كنت قد تسلمت قرضا من ذلك المصرف ولم تجر معاملة الاستيلاء الا بعد تسديد قرض المصرف.

عمران السعيدي

إلى أنظار وزير العلوم والتكنولوجيا

يشكو موظفو مركز بحوث الطيران التابع لوزارة العلوم والتكنولوجيا بعدم شمولهم هذا العام بالترقية في الدرجات الوظيفية بالرغم من تجاوزهم الخدمة المطلوبة بسنتين او اكثر.. لذا يرجى من السيد الوزير رفع الحيف عن الموظفين لرفع جزء من معاناة الموظفين المادية.

مستشفى بلا مولدة كهرباء!

تشكو المواطنة ام نادية في رسالتها عن معاناتها عند مراجعة العيادة التخصصية لطب الاسنان في الكرادة. وتقول بعد ان قطعت تذكرة الطبيب تبين عدم وجود طبيب لفحص المرضى انتظرت طويلا وبعد ان حضر والذي قال لي انه لايستطيع ان يقوم بفحص لعدم وجود كهرباء وعطل المولدة الخاصة بالمركز عندها كتب لي وصفة دواء لاشتريها من صيدلية السوق وعندما طالبته بأي مسكن الام متوفرفي المركز اكد لي عدم وجود اي مسكن سألته مستغربة وماذا يفعل مريض الاسنان رد علي الطبيب بأعصاب باردة يشتري العلاج من السوق.

وتسأل المواطنة وزارة الصحة ماجدوى وجود مركز تخصصي لايقدم خدمة للمواطن ولاتتوفر فيه علاجات ولا حتى كهرباء؟.

صورة وتعليق

عجلة العمل لابد ان تدور

من الشارع

البسطيات والشهادات

أصبحت فرص العمل نادرة هذه الايام في ظل انتشار البطالة التي تصدرت الاولوية في المجتمع العراقي مما دفع أصحاب الشهادات إلى ان يفترشوا الارصفة ببسطاتهم لتكون مصدر رزقهم وهل تبقى (البسطية) بديلاً من الوظيفة والشهادة؟!

يقول (كاظم عبد الحسين) خريج كلية الهندسة يفترش بسطية امتدت على مساحة واسعة من الرصيف في سوق بغداد الجديدة: تعد هذه البسطية حصيلة دراستي وشهادة تخرجي فقد تخرجت عام ١٩٩٥ وحاولت الحصول على وظيفة ولم أترك وزارة إلاّ وقدمت لها ولكن دون جدوى وبعد التغيير الذي حصل بالبلد ظننا أن الوضع سيتغير الوظيفة تحتاج الى (التوريق) فعندما ندخل إلى دائرة أو وزارة نلاحظ ان الذين وجدوا فرص عمل بعد سقوط النظام هم الأقربون.

وبسطية أخرى صاحبها يحمل شهادة الماجستير في اللغة العربية يمتهن ببيع الملابس النسائية قال أحمد حسن: منذ ثلاثة أعوام وأنا افرش هذه البسطية لإعالة عائلتي وطبعاً لم أجد فرصة عمل في دوائر الدولة وأود أن أقول متى تستثمر طاقاتنا وقدراتنا المهدورة؟

وسعد محسن بكلوريوس (علوم حياة) تبدو على محياه معاناة وثقل السنين أجابنا: تخرجت عام ١٩٩٩ وظننت أنني بتخرجي سأهدم وابني وأفعل ماأريد لكني لم أجد فرصة تعيين فسافرت بعد ذلك إلى اليمن وعملت هناك وكان راتبنا جيداً ولكن بعد سقوط النظام الصدامي بدأت السلطات اليمنية تحاربنا علناً فعدنا إلى البلد ووقوفي على هذه البسطية خير دليل على حالة أصحاب الشهادات الآن.

يقول استاذ الاقتصاد صباح القيسي في جامعة بغداد حيث قال: يعد شبابنا الخريجون ثروة اقتصادية كبيرة فهم يحملون مشاريع وطموحات كبيرة يجب ان تستثمرها في كل الميادين.

المحرر

شهادات معلقة.. وبسطيات متكاثرة